

أثر صدمات أسعار النفط على التشغيل الحكومي بدول مجلس التعاون الخليجي للمدة (2012-2019)

م.م. محمد رسول مكي

قسم تقنيات المحاسبة، المعهد التقني كوت، الجامعة التقنية الوسطى، العراق

Mrm1991@mtu.edu.iq

P:ISSN 1813 - 6729

E:ISSN 2707 - 1359

<http://doi.org/10.31272/JAE.43.2020.123.12>

مقبول للنشر بتاريخ 2020/1/5

تاريخ استلام البحث 2019/11/20

المستخلص:

تشهد السوق النفطية تغيرات مفاجئة بحدوث انخفاض حاد في أسعار النفط العالمية، وعلى فترات مختلفة يتراجع فيها المعدل السنوي لسعر سلة خامات (أوبك) متأثراً بجملة من العوامل المتنوعة والمتداخلة، الأمر الذي يؤثر سلباً على أداء التشغيل الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي التي تعتمد وبشكل كبير على سلعة النفط وعوائدها .

مشكلة البحث : تكمن مشكلة البحث بالكشف عن ما يواجه المنتجين من ضغوطاً مالية كبيرة تؤثر على الاستثمارات والإنتاج وتغير الأوضاع الجيوسياسية لدى دول مجلس التعاون الخليجي نتيجة التقلب في اسعار النفط.

اهمية البحث : يهتم البحث بدراسة أثر تقلبات أسعار النفط على مستوى التشغيل الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي .

اهداف البحث: يهدف البحث إلى بيان أثر تقلبات أسعار النفط على مستوى التشغيل الحكومي لدول مجلس التعاون الخليجي خلال المدة (2012-2019).

فرضية البحث: يقوم البحث على فرضيتين: ان تقلبات أسعار النفط تؤدي إلى التأثير المباشر على التشغيل الحكومي بدول مجلس التعاون الخليجي؛ واطهار ان إرتفاع أسعار النفط يؤدي الى إرتفاع مستوى التشغيل الحكومي لدول مجلس التعاون الخليجي.

منهجية البحث: وظف الباحث المنهج الوصفي لدراسة العلاقة بين متغيرات البحث، وتتبع الأسلوب التحليلي في تحديد أثر تقلبات أسعار النفط على مستوى التشغيل الحكومي .

ابرز النتائج: توجد علاقة طردية غير مباشرة بين أسعار النفط ومستوى التشغيل الحكومي والتي تتأثر بمراحل تطور الإيرادات النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي.

التوصيات: ينبغي على دول مجلس التعاون الخليجي أن تكثف جهودها في تخصيص مخصصات بديلة عن الاعتماد على النفط، والعمل على تنويع مصادر الدخل، وتطوير القطاعات الإنتاجية، وتنويع الاستثمارات لتوفير فرص العمل.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق الحكومي - الإيرادات النفطية - تقلبات أسعار النفط - مستوى التشغيل.



مجلة الإدارة والاقتصاد

العدد 123 / آذار ، 2020

الصفحات 192- 209

المقدمة:

ارتبطت الحضارة المادية للقرن العشرين ارتباطاً وثيقاً بالنفط، فهي صنّعة هذه المعجزة السوداء، لذا أصبح النفط في عصرنا هذا بمثابة العمود الفقري لمختلف قطاعات الإنتاج في المجتمع الصناعي الحديث. بدوره تتوقف عجلة الحياة الاقتصادية، وتصبح الطائرات والسيارات والمدرعات كتلاً حديدية، وتغلق الكثير من المصانع أبوابها، وينخفض الإنتاج الزراعي إلى معدلات مخيفة وتشل القدرة العسكرية لأي دولة مهما عظمت.

فالنفط من أهم الموارد الاقتصادية التي عززت من فاعلية الأنشطة الاقتصادية وساهمت أيضاً في تنشيط انتقال قوة العمل العربية من البلدان غير النفطية إلى البلدان النفطية، والتي أدت إلى تعزيز الجهود التنموية. وتنعكس التقلبات في أسعار النفط على معظم المؤشرات الكلية في الاقتصاد، حيث أن الزيادة في معدل نمو صادرات الدول المنتجة للنفط بسبب ارتفاع الأسعار، سيؤدي إلى ارتفاع حجم الإيرادات وزيادة الإنفاق الحكومي، فبالتالي سيزيد من مستوى التشغيل مما يدل أيضاً على أن انخفاض معدل نمو الصادرات سوف يعكس الأثر السلبي على مستوى التشغيل وبعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، وذلك عند التراجع في أسعار النفط.

وعليه فإن تأثير انخفاض أسعار النفط يشكل بالضرورة صدمات في مختلف القطاعات لدى دول مجلس التعاون الخليجي، ينتج عن ذلك آثار إيجابية على الدول المستوردة للنفط تتمثل في تقليل تكاليف الإنتاج والدعم المقرر للمنتجات النفطية، ولكن هناك بعض الآثار السلبية على هذه الدول تتمثل في انخفاض تحويلات العاملين في الدول المصدرة للنفط، بالإضافة إلى انخفاض المساعدات الإنمائية والمنح المقدمة من دول مجلس التعاون الخليجي، وتأثر القطاع الخاص العربي بتلك الانخفاضات في أسعار النفط، مع تأثر القطاع العقاري والمالي وكذلك القطاع الصناعي في المنطقة العربية وانخفاض الاستثمارات العربية البينية.

فقد شهدت أسعار النفط كثير من التذبذبات والتقلبات نتيجة لعدة أسباب مختلفة قد تكون سياسية وعسكرية، أو اقتصادية وغيرها. فمن العوامل السياسية والعسكرية، قد شهدت فترة السبعينيات والثمانينات ارتفاعاً في أسعار النفط نتيجة للأحداث السياسية الخارجية، وكان ذلك في فترة حرب أكتوبر وما تلاه من موقف دول مجلس التعاون الخليجي في إيقاف تصدير النفط، وفي أحداث 2019 بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الإسلامية الإيرانية أدى إلى تقلبات في أسعار النفط، وتهديد الأمن الملاحي بمضيق هرمز الذي يلقي بظلاله على أداء التشغيل الحكومي بدول مجلس التعاون الخليجي. فالانعكاسات الاقتصادية الناتجة من التقلبات في أسعار النفط والتي تأثرت بشكل كبير في إيرادات الصادرات النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي لسد احتياجاتها من العملات الأجنبية، وتطوير التشغيل الحكومي الذي يعتمد بالضرورة على استقرار أسعار النفط.

المواد وطرق البحث:

نظراً لأهمية النفط كمصدر للطاقة والتي توضحت في بداية القرن العشرين باعتباره مادة وسلعة استراتيجية من الصعوبة الاستغناء عنها، لذلك فإن أسعاره تعتبر محركاً أساسياً للاداء الاقتصادي وان استمرار النمو السريع لاعداد السكان في سن العمل في دول مجلس التعاون الخليجي (الكويت، البحرين، السعودية، قطر، عُمان، الامارات) وبلوغ الحد الأقصى في التوظيف العام برزت الحاجة الى وظائف ذات انتاجية عالية واجور مجزية في القطاع الخاص من خلال التنوع الاقتصادي.

كل هذه الامور دفعتنا الى اختيار موضوع البحث باعتبار النفط السلعة الاساسية التي تعتمد عليها اقتصاديات تلك الدول، وتناول البحث تأثير تقلبات اسعار النفط على مستوى التشغيل الحكومي وما يسببه من ازمات مالية نتيجة لتلك التقلبات استنادا على فرضية ان تقلبات اسعار النفط تؤدي الى التأثير وبشكل مباشر على التشغيل الحكومي بدول مجلس التعاون، وكانت المدة الزمنية للبحث من العام 2012 الى العام 2019، وتم الاعتماد على الاسلوب الوصفي في الجانب النظري لما للنفط من اهمية في

اقتصاد أي دولة وعلاقته بمستوى التشغيل وتتبع الاسلوب التحليلي في تحديد اثر التقلبات في اسعار النفط على مستوى التشغيل الحكومي بدول مجلس التعاون الخليجي.
وتوصلنا الى ان ارتفاع اسعار النفط يؤدي بالضرورة الى ارتفاع مستوى التشغيل الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي، ولذلك فانه من الضروري ايجاد الحلول من خلال العمل على استقرار الميزانية في القطاع الحكومي والخاص وايجاد سلعة بديلة وتطوير الانتاج والاستثمار.
النتائج والمناقشة:

المحور الأول: تطور سعر النفط الخام

إن توفر الطاقة يشكل المحور الأساسي للرقى الاقتصادي وازدهار الحضارة الإنسانية، فالمتتبع لأنماط واستخدامات الطاقة تدريجياً يجد أن لكل درجة تطور حضاري إنساني ، استعمالاً لنوع وشكل معين من أشكال الطاقة يعبر عن مستوى الرقى الحضاري السائد، وقد عرف النفط منذ أقدم العصور، بيد أن أهميته كمصدر للطاقة لم تدرك إلا مع إطلالة القرن العشرين بسبب تطور التكنولوجيا الحديثة التي جعلت منه اهم مصدر للطاقة نظراً لما يتمتع به من خصائص ومزايا ساعدته علي مواكبة ومسايرة التقدم في القطاعات الصناعية والخدماتية الأساسية.
في ظل هذه الأهمية التي اكتسبها النفط كمادة وسلعة استراتيجية متعددة الاستخدامات لا يمكن الاستغناء عنها، تظل أسعاره تمثل المحرك الأساسي للاداء الاقتصادي العالمي.
فسعر النفط ما هو إلا تعبير عن قيمة السلعة النفطية بوحدة نقدية معينة، وفي فترة زمنية معينة، وقد شهدت عملية تسعير النفط الخام والكيفية التي يتحدد بموجبها السعر تطورات عديدة منذ الاكتشاف التجاري للسلعة النفطية.

(أ) تطورات أسعار الخام حتى بداية عقد خمسينات القرن العشرين:

1- أسعار الخام في بدايات الصناعة البترولية (1859-1899)

كان أول اكتشاف للنفط الخام عام (1959) في الولايات المتحدة الأمريكية، فعثر Drake على النفط بولاية بنسلفانيا على عمق 21.18 متر(محمد وآخرون،2007)، وبدأ الإنتاج بمعدل 30 برميل يومياً وتم بيع البرميل الخام منه بما يقارب ال 20 دولار وذلك لفترة قصيرة جدا (J. Carrié,1993).

وظهرت شركة "Standard Oil of New Jersey Company" في عام (1870) بولاية نيوجرسي الأمريكية، وبفضل إمكاناتها الهائلة وعدم قدرة المنتجين على منافستها سيطرت على جميع أطوار الصناعة النفطية بما في ذلك من تسعير، لهذا فقد استمرت الأسعار بالتذبذب بين (\$ 0.95)/ب، و (\$ 1.29)/ب من عام 1880 وهذا العام شهد بداية نظام "الأسعار المعلنة (posted prices) الذي ظل والى غاية خمسينات القرن العشرين – السعر الوحيد المجسد لقيمة السلعة النفطية (يعرف هذا السعر على أنه السعر المحدد من قبل الطرف العارض للسلعة النفطية الخام في السوق في فترة زمنية معينة. (الدوري،2003) إلى عام 1900.

2- هيكل اسعار النفط الخام في ظل نظام نقطة الأساس الأحادية

اجتمع رؤساء ثلاث شركات نفطية باسكتلندا بقلعة "Achnacary" ليصدروا قرارهم عام 1927 واتفقوا على العديد من مبادئ صناعة النفط العالمي التي احتكروها مع بقية الشركات الكبرى وهذه الشركات هي شركة Standard oil of Californi ، شركة Texaco ، شركة Mobil Oil or Socony وشركة Gulf oil، وهو الاتفاق الذي غطي العالم باستثناء البلدان الإشتراكية- والاتحاد السوفيتي بالأخص-، ثم وافقت عليه بقية الشركات فيما بعد مشكلة بذلك كارتلا نفطيا عالميا عرف بكارتل الشقيقات السبع[seven Sisters' Cartel، ويعرف الكارتل بأنه اصطلاح يدل على تنظيم يشمل مشروعات مستقلة أو أفراد مستقلين بغرض ممارسة شكل من التأثير الاحتكاري على إنتاج أو بيع سلعة أو مجموعة من السلع(الرومي،2000)، واسفر ذلك عن ولادة نظام تسعير جديد مجسدا في إقرار

أثر صدمات أسعار النفط على التشغيل الحكومي بدول مجلس التعاون الخليجي للمدة [2012-
[2019

قاعدة تسعيرية موحدة يحدد بموجبها سعر النفط في اي مكان بالعالم، وعرف بظام الخليج زائد (Gulf Plus) او باسم نقطة الأساس الأحادية The Single Basing-Point System (ترزيان، 1982). لقد بدأ العمل بهذا النظام وتطبيقه في العام 1936 بسعر معطن لبرميل الخام الأمريكي بلغ (\$1.09) وإلى نهاية الحرب العالمية الثانية كان مؤشر أسعار النفط الخام كالآتي:

جدول (1) تطور الأسعار المعلنة للخام الأمريكي في خليج المكسيك (F.O.B) للمدة (1936-1944)

السنوات	س.م.(\$/ب)	نسبة النمو المستوى (%)
1936	1.09	-
1937	1.18	8.2
1938	1.13	-4.2
1939	1.02	-9.7
1940	1.02	0.0
1941	1.14	11.8
1942	1.19	4.4
1943	1.20	0.8
1944	1.21	0.8

المصدر: نواف الرومي، منظمة الأوبك واسعار النفط العربي الخام، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته، ليبيا، 2000، ص81.

(ب) تطور الأسعار خلال الخمسينات:

منذ العام 1950 حدث انخفاض في إمدادات النفط الخام المتجهة إلى بلدان أوروبا الغربية فكان من بين الأسباب المؤدية لذلك، اندلاع الحرب الكورية في العام المذكور، توقف صادرات إيران في أعقاب اتخاذ حكومة الرئيس "مصدق" إجراءات التأمين الإيراني في مارس 1951، وارتفاع أجور الشحن كنتيجة للأسباب السابقة (الرومي، 2000)، ولكن أسعار الخامات الأمريكية والعربية حافظت على المستوى الذي كانت عليه بنهاية عام 1949 (\$2.76) لبرميل الخام الأمريكي في خليج المكسيك (F.O.B) و (\$1.75) لبرميل الخام العربي، في الخليج العربي وذلك إلى غاية أوائل العام 1953 حيث أعتبر ذلك التجميد في الأسعار آنذاك تصرفاً غريباً من قبل الشركات، التي نشطت في هذه الفترة من أجل زيادة إنتاج النفط العربي لتغطية العجز الذي حصل في المعروض العالمي من النفط الخام الناتج عن الحرب الكورية، وتوقف صادرات الخام الإيراني، في الوقت الذي كان فيه النفط المصدر إلى بلدان نصف الكرة الغربي خلال المدة (1950-1952) يشكل نسبة (12.5%) من إجمالي إنتاج الشرق الأوسط والخليج العربي من النفط الخام.

لكن ابتداء من العام 1957 وبسبب غلق قناة السويس في أعقاب العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956 وما ترتب عنه من آثار - مباشرة وغير مباشرة - على أوضاع السوق العالمية للنفط الخام، وعلى الإمدادات النفطية، فقد ارتفع سعر الخام الأمريكي إلى (\$3.25) بزيادة تقدر ب (\$0.25) (سيمور، 1983).

ج) تطور الأسعار في الستينات:

أقدمت الشركات الاحتكارية في 1960 على إجراء تخفيضات منفردة لأسعار نفوط الخليج العربي تراوحت بين (10-14) سنتا ، حيث تراوح سعر العربي الخفيف بين (1.80 و 1.84) \$ / ب متحدية بذلك جملة القرارات الصادرة عن المؤتمر العربي الأول (القاهرة، أبريل 1959) ، والتي كان أهمها ذلك القرار المتعلق بأسعار الخام والذي جاء على شكل توصية موجهة للشركات، تقضي بضرورة التشاور مع الحكومات العربية المعنية قبل إجراء أي تعديل في هيكل الأسعار المعلنة (سيمور، 1983).

منذ هزيمة 1967 ساد الاعتقاد بأن شوكة العرب قد انكسرت إلى الأبد، وأن ثروتهم النفطية سوف تستمر في التدفق إلى الدول الصناعية، وبأسعار التي تراها تلك الدول مناسبة، في المقابل كانت الدول المنتجة يغمرها إحساس بأن السعر السائد غير عادل، فكان المطلوب هو رفع السعر، وهو ما تطلب إيجاد الوقت المناسب لذلك، ورسم الإستراتيجية والتكتيك الملائمين لتحقيق هذا الرفع ومن هنا مرحلة الهجوم من أجل استرداد الحقوق المسلوبة من قبل الشركات الإحتكارية.

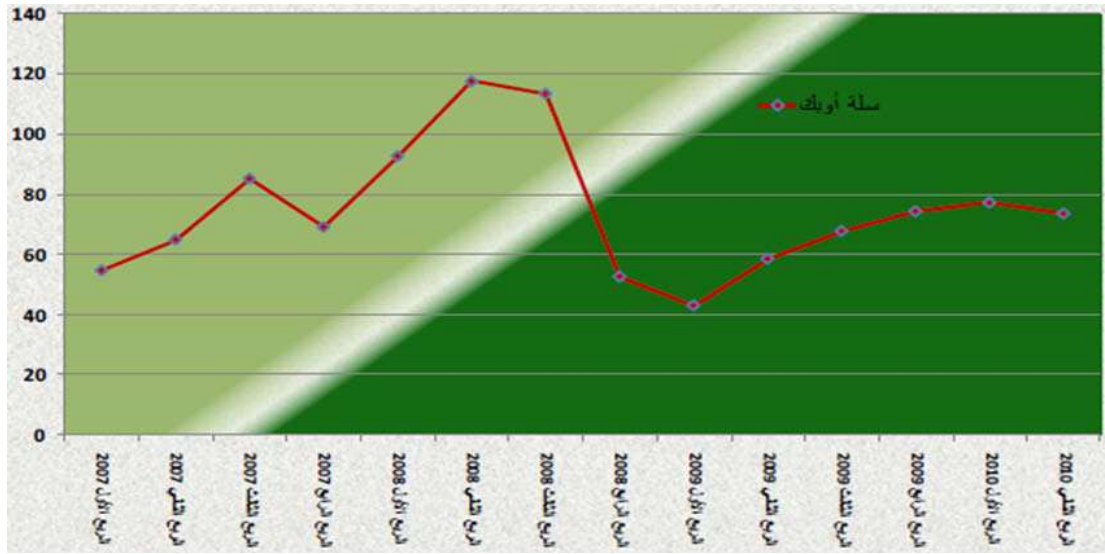
د) تطور الأسعار خلال عقدي الثمانينات والتسعينات:

جسدت مرحلة الثمانينات اضطراب السوق النفطية العالمية وعدم استقرارها مع تراجع مكانة أوبك في هذه السوق، وذلك بتناقص تأثيرها مع محدودية فاعليتها في تحديد اتجاه تطور الأسعار. وفيما بعد شهدت المدة من 1997 - 2000 تذبذباً شديداً في الأسعار فقد كان التحسن الملحوظ نتيجة استقرار أسعار النفط نسبياً فكانت مسجلة عام 1997 مستوى قدره (24.4 \$) / ب لتأخذ بعده اتجاهًا تنازلياً حيث بقت بحدود (17 \$) / ب خلال الفترة الممتدة بين أبريل وسبتمبر، قبل أن تعود للارتفاع مجددًا في أكتوبر إلى مستوى (19 \$) / ب بمثابة الفخ الكبير الذي وقعت فيه دول أوبك (التتير، 2007).

هـ) تطور الأسعار خلال العشر سنوات الاولى للألفية الثالثة:

مع بداية الألفية الثالثة (عام 2000) شهدت الساحة العالمية للبترول تحولات مهمة لأن سوق البترول قد اعتراه تغييراً أساسياً في هذه السوق بعد فترة غياب طويلة . ابتداء من العام 2003 دخل العالم مرحلة جديدة حيث حصل تغييراً هيكلياً في الطلب على النفط وبلغت الزيادات في الطلب ما يقارب (5.1) م ب/ ي وقد تزامن ذلك مع إختلالات كبيرة في العرض نتيجة الاضطرابات السياسية في عددٍ من دول أوبك. ارتفع متوسط أسعار سلة أوبك لسنة 2003 إلى (28.20 \$) / ب ، ليتواصل الاتجاه التصاعدي للأسعار خلال العام 2004 إلى أن بلغت حاجز (45 \$) / ب في الربع الأخير من العام نفسه (الموسوي، 2004).

مع حلول العام 2008 شهدت أسعار سلة أوبك ارتفاعاً ولمستويات قياسية حيث بلغ متوسط الأسعار خلال الربع الأول حوالي (93 \$) / ب وارتفع إلى (118 \$) / ب خلال الربع الثاني ، قبل أن يتراجع إلى ما يقارب (114 \$) / ب خلال الربع الثالث ، ليواصل التدهور إلى (53 \$) / ب خلال الربع الرابع. وبهذا بلغ معدل الأسعار السنة مقدار (1.94 \$) / ب لينخفض هذا المعدل خلال 2009 إلى (61 \$) / ب أي بنسبة (35.4 %) مقارنةً بسنة 2008. لقد ألقت الأزمة المالية العالمية بظلالها على تحولات أسعار الخام خلال المدة (2008-2010) حيث انخفضت تأثيرات قوى السوق التقليدية (العرض والطلب). والشكل (1) يوضح الأزمة المالية العالمية واسعار النفط الخام، وكالاتي:



المحور الثاني/ أسعار النفط واثرها على التشغيل الحكومي

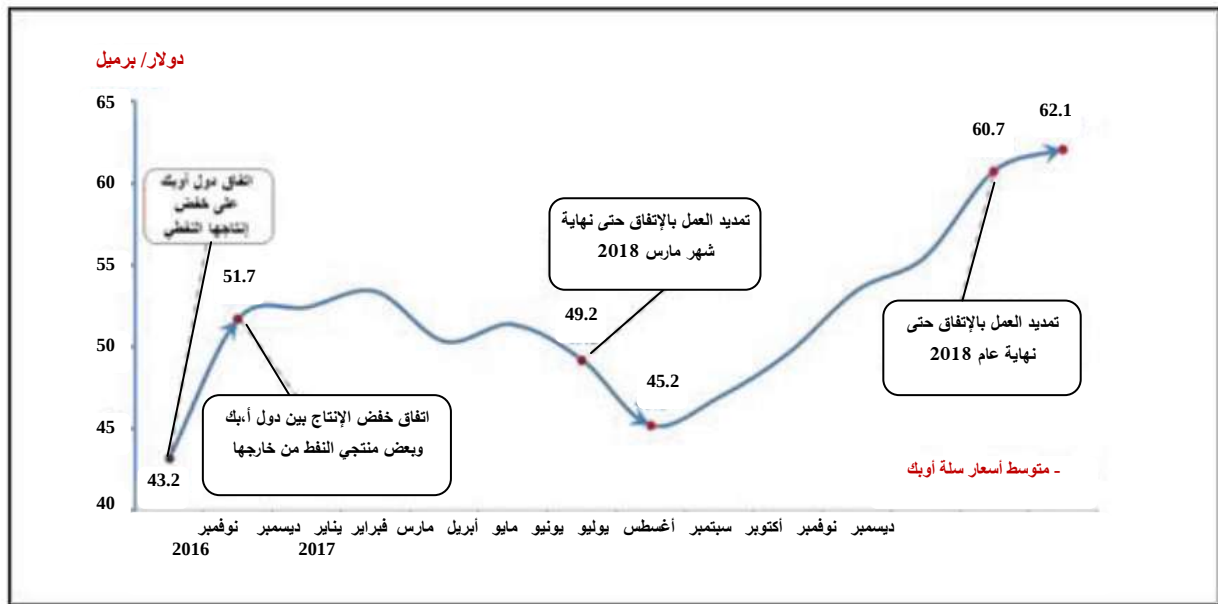
إن ارتفاع أسعار النفط يمكن أن يكون له أثراً على الاستهلاك، الاستثمار والبطالة . فالاستهلاك يتأثر من خلال علاقته الطردية مع الدخل المتاح (Disposable income) أما الاستثمار فيتأثر من خلال ارتفاع تكاليف المشاريع، وكذلك من خلال ارتفاع حجم المخاطرة وعدم التأكد (Uncertainty) التي تؤدي إلى تأجيل قرارات الاستثمار (Jones & Leiby, 1996). والتشغيل "عبارة عن الوقت الذي يقضيه الإنسان في إنجاز عمل يتقاضى عليه أجراً أو يكون مصدر رزقه"، وأن ما يميز التشغيل "كونه النشاط الذي يقوم به الإنسان في المجتمعات المعاصرة مقابل اجر يتقاضاه ليستمر في الحياة". أما العمل عبارة عن " كل نشاط إنساني يدوياً كان أو فكرياً مأجوراً كان أو بدون مقابل مادي". فمنهم من أتفق على عدم وجود فرق بينهم، ومنهم من ميز مفهوم التشغيل عن العمل (قرنفل & حماد، 2000).

ومن أهم محددات التشغيل، الإنفاق الحكومي والاستثمار حيث يعرف الإنفاق الحكومي بأنه "مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة أو إحدى السلطات المكونة لها بقصد إشباع حاجة من الحاجات العامة" (ناشور & خزعل، 2012)، ويقسم على أساس النفقة إلى الرواتب والأجور، والصيانة والتشغيل، والإعانات، والمشروعات. وفيما يخص الصيانة والتشغيل، هناك اعتقاد في الدول النامية بأن معظم الحكومات تقوم بزيادة التشغيل في القطاع الحكومي من أجل استيعاب أعداد أكبر من القوى العاملة في المجتمع، وذلك لأسباب اجتماعية وسياسية. وتؤدي إلى ظهور البطالة المقنعة في الجهاز الحكومي. وكذلك النقص في الإنفاق الحكومي يؤدي إلى نقص كفاءة المنشآت وضعف في إنتاجيتها، ويكون تأثيره سلبي على مستوى التشغيل، وأداء القطاعين العام والخاص. ويؤثر أيضاً بشكل سلبي على ميزانية الدولة (بري & زيد، 2001).

وسيكون تأثير انخفاض أسعار النفط في الدول المصدر له سلبياً، عموماً وهو أمر يعكس ما يحدث في الدول المستوردة، وهو بذلك سيكون بدرجات متفاوتة حسب نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي، وفي مداخل الميزانات الحكومية في دول مجلس التعاون الخليجي، فبوجهة عام ستخفض مداخل الدول المصدرة وستكون ميزانياتها وحساباتها الجارية، الأمر الذي يؤثر سلباً على مستوى التشغيل الحكومي لدى دول مجلس التعاون الخليجي (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015).

أثر صدمات أسعار النفط على التشغيل الحكومي بدول مجلس التعاون الخليجي للمدة [2012 - 2019]

ومن أبرز تجليات تأثير الهبوط الشديد لأسعار النفط على دول الخليج تراجع إيراداتها النفطية وانعكاسات ذلك على موازاناتها، وبالتالي حجم الإنفاق العام وإن بشكل متفاوت، إذ إن هذه الدول وضعت موازاناتها بناء على سعر للبترول أعلى بقليل أو كثير من السعر الذي وصل إليه الخام في يناير 2015 ، وهو خمسون دولار . وحسب تقرير صندوق النقد الدولي لعام 2014 حول الوضع الاقتصادي للمنطقة، فقد وضعت السعودية والإمارات موازنتيهما لعام 2014 على أساس 97 دولار، والكويت على أساس 54 دولار، وقطر على أساس 54 دولار، والبحرين على أساس 132 دولار، وسلطنة عمان على أساس 99 دولار (حسين، 2016).



الشكل (2) انعكاس قرار خفض كميات إنتاج النفط على الأسعار العالمية للنفط (2017)

فالشكل (2) يوضح انعكاس قرار خفض كميات إنتاج النفط على الأسعار العالمية للنفط ومدى هبوط سعر البرميل في تلك الفترة التي يؤثر بالضرورة على الإنفاق الحكومي بدول مجلس التعاون الخليجي إذ يعتبر الإنفاق الحكومي هو المحرك الفعال للنشاطات الاقتصادية كافة فبنموه تنمو الحركة الاقتصادية وتتباطأ الحركة الاقتصادية بنواحيها كافة، فأن تأثره بالصدمات الناتجة عن تقلبات أسعار النفط الذي يعد الركيزة الأولى للدخل لدول مجلس التعاون الخليجي، يؤدي بالضرورة إلى تقليص دور التشغيل الحكومي.

فوجود فرق بين المستوى الفعلي للطلب الكلي عند مستوى الدخل الذي يحقق التوظيف الكامل، وبين حجم الطلب الكلي للوصول إلى المستوى المذكور، هذا يعني وجود فجوة، وهذه الفجوة أما أن تكون فجوة تضخمية (in factionary gap) في حالة تفوق المستوى الفعلي للطلب الكلي على المستوى اللازم لتحقيق التوظيف الكامل، وبالعكس ستكون هنالك فجوة انكماشية (Deflationary gap) (حسن، 2002) ، عندما يكون المستوى الفعلي للطلب أقل من المستوى المطلوب.

المحور الثالث/ تطور الإيرادات النفطية بدول مجلس التعاون

أعد المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون تقرير اشار فيه إلى تحسن طفيف في نمو اقتصاد مجلس التعاون في عام 2019م نتيجة إلتزام دول مجلس التعاون بخفض الإنتاج ضمن إتفاق منظمة أوبك والمنتجين المستقلين لدعم أسعار النفط في الأسواق العالمية، وتوقعات بانخفاض مستويات الاستهلاك والاستثمار والنشاط التجاري في إضافة المزيد من الضغوط على الأداء الاقتصادي، كما يمكن أن يواجه مجلس التعاون الخليجي تحديًا إضافيًا من خلال تعزيز عملاتها المحلية في حالة زيادة قيمة الدولار الأمريكي، الأمر الذي يشكل مخاطر إضافية على القدرة التنافسية (المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2008)، وللحديث عن تطور الإيرادات النفطية بدول مجلس التعاون الخليجي لابد من التعرض لكل دولة على حدة كالتالي:

أولاً: الكويت

يشكل النفط أكثر من 50 في المائة من إجمالي الناتج المحلي لهذا البلد، و 93.6 في المائة من إيرادات الموازنة. وهو يحوز حالياً واحدة من أكبر الموجودات الأجنبية (شاملة صندوقاً للثروة السيادية) بين دول مجلس التعاون الخليجي، وتُقدر بمبلغ 600 مليار دولار. وبفضل الفائض الكبير في الموازنة (سجلت الكويت أكبر فائض في الموازنة في مجلس التعاون الخليجي قبل عام 2014 واحتياطياتها الضخمة، وفترات ارتفاع أسعار النفط، زاد الإنفاق الحكومي من 38.8 في المائة من إجمالي الناتج المحلي عام 2013 إلى 50.1 و 60.8 في المائة عامي 2014 و 2015 على الترتيب. بيد أن رصيد المالية العامة تحول من فائض يربو على 35 في المائة من إجمالي الناتج المحلي عام 2013 إلى عجز نسبته 3.6 في المائة عام 2015. وبلغ حجم الهبوط في العائدات النفطية 15 مليار دولار في كل من عامي 2014 و 2015 (تقرير منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا بالبنك الدولي، 2016).

وقد وصل معدل النمو في عام 2019 إلى 1.6 في المائة بسبب تخفيضات إنتاج النفط من دول منظمة أوبك والمنتجين من خارجها في النصف الأول من العام. وتشير التنبؤات إلى أن معدل النمو الاقتصادي سيبلغ نحو 3 في المائة في 2020 حيث يلقي القطاع غير النفطي دعماً من زيادة الإنفاق الحكومي، ويبرز استمرار التقلب في أسعار النفط الحاجة إلى تسريع وتيرة الإصلاحات الرئيسية في المالية العامة. ويتمثل التحدي الرئيسي الذي تواجهه البلاد في بطء وتيرة الإصلاحات الهيكلية اللازمة للتنويع الاقتصادي بعيداً عن المحروقات، ومساندة نشاط القطاع الخاص (البطراوي، 2019).

ثانياً: البحرين

البحرين من الدول التي تواجه أوجه ضعف في هذه المجموعة بسبب قلة مدخراتها، ومحدودية احتياطياتها، وارتفاع مستويات ديونها. وعلى الرغم من خطط خفض الإنفاق، وقد سجلت البحرين عجز كبير في الموازنة خلال السنوات القليلة الماضية قدر في عام 2016 عند 16.8 في المائة من إجمالي الناتج المحلي. وعليه، لذا زاد الدين الحكومي في هذه الفترة من 44 في المائة من إجمالي الناتج المحلي عام 2014 إلى 83.7 في المائة عام 2016، وهو ما يجعل البحرين في وضع الإخلال بمعيار الاستقرار المتمثل في بلوغ نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي 60 في المائة واللازم لتوحيد العملة في مجلس التعاون الخليجي مستقبلاً. ويُقدر أن سعر النفط الذي يكفل تعادل النفقات والإيرادات للبحرين بلغ (\$ 107.2) ب عام 2015، وهو الأعلى بين دول المجلس. وبالنظر إلى التوترات الطائفية القائمة، وخطط الحكومة لخفض الدعم، فإن هذا البلد ما زال عرضة لوقوع اضطرابات أهلية وتوترات إقليمية. وقد تتراجع أنشطة السياحة والخدمات المالية من جراء بطء النمو الاقتصادي في المنطقة. كما سجل ميزان المعاملات الجارية عجزاً بنسبة 8.2 في المائة من إجمالي الناتج المحلي عام 2016 (تقرير منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا بالبنك الدولي، 2016).

وقد وصل معدل النمو في البحرين 2 في المائة في عام 2019. وقد يصل إلى 2.2 في المائة في عام 2020، ومن شأن برنامج توازن الموازنة الذي أعلنت عنه الحكومة في عام 2018 مصحوبا بدعم مالي قدره 10 مليارات دولار من دول مجلس التعاون الخليجي، أن يخفف القيود على التمويل في أعقاب صدمة أسعار النفط عام 2014 (البطراوي، 2019).

ثالثاً: السعودية

تراجع معدل النمو قليلا إلى 1.7 في المائة في 2019. إذ إن زيادة الإنفاق الحكومي توازن تأثير تخفيضات إنتاج النفط التي تم تنفيذها في النصف الأول من عام 2019. وبعد ذلك يتوقع أن ينتعش النمو إلى أكثر من 3 في المائة في 2020 مع بدء زيادة الإنتاج، وظهور الآثار الإيجابية غير المباشرة لمشروعات البنية التحتية الكبيرة على نمو القطاع الخاص.

وكان ارتفاع معدل النمو في عام 2018 قد وصل إلى 2.2 في المائة، بدعم من ارتفاع عائدات النفط وزيادة الإنفاق العام. ولا تزال آفاق النمو في 2019 ضعيفة من جراء التخفيضات الكبيرة في إنتاج النفط وتقلب أسعار الخام. وتواصل موازنة 2019 السياسة التوسعية المعتمدة منذ عام 2017، مع مراعاة ما ستسفر عنه أسعار النفط من أجل خفض العجز. وتعتبر الإصلاحات المتعلقة برؤية 2030 ضرورية لتنويع الاقتصاد وتحقيق تقدم في إصلاحات بيئة الأعمال. وقد تفرض أجندة الإصلاح الطموحة تحديات أمام القطاع العام فيما يتعلق بالتنفيذ.

وقد يتباطأ النمو قليلا إلى 1.7 في المائة في 2019. حيث يعوض ارتفاع الإنفاق الحكومي تأثير تخفيضات إنتاج النفط في النصف الأول من 2019. ومن ثم، ينبغي أن يرتفع النمو لأكثر من 3 في المائة في 2020 مع توقف تخفيضات إنتاج النفط، ومع تحقيق آثار إيجابية غير مباشرة لمشروعات البنية التحتية الكبيرة على نمو القطاع الخاص. وأن يقلص عجز المالية العامة تدريجيا، ومع ذلك فإن تحقيق توازن الموازنة بحلول عام 2023. وهو هدف برنامج توازن المالية العامة في المملكة، سيعتمد على الزيادة الكبيرة في إيرادات النفط أو الاستمرار في ضبط أوضاع المالية العامة. وقد تظل الفوائض الخارجية قليلة مع زيادة الواردات المرتبطة بالبنية التحتية في الأمد المتوسط. وتشير الإحصائيات إلى أن أسعار المستهلكين قد تكون منخفضة في عام 2019 (البطراوي، 2019).

رابعاً : قطر

نتيجة لتقلبات أسعار النفط وما حدث من آثار نتيجة صدمة 2014 والتي تسببت في ارتفاع أسعار النفط التي ألقت بظلالها على اقتصاد قطر، أعيدت هيكلة الحكومة في يناير/كانون الثاني 2016 ويجري بالفعل اتخاذ إجراءات تكشف لمكافحة الإسراف، وتقليص العمالة الفائضة، وتفعيل المساءلة. وبعد سنوات من تحقيق فوائض يُقدر أن تسجل قطر عجزا في الموازنة قدره ثمانية مليارات دولار أو ما يعادل 5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي عام 2016، وهو أقل عجز بين دول مجلس التعاون الخليجي. ولكن بالنظر إلى أن واضعي الموازنة في الدوحة اعتمدوا 48 دولارا سعرا لبرميل النفط، فإن عجز الموازنة قد يزيد عن ذلك فعليا. ومن العلامات الأخرى للضرر الذي أصاب الاقتصاد من جراء هبوط أسعار النفط التكاليف المتزايدة لشركة قطر للبترول وشركة رويال داتش شل والتي جعلت الأخيرة تنسحب من مشروع الكرانة للبترولوكيماويات الذي تبلغ استثماراته 6.4 مليار دولار. وسرحت شركة قطر للبترول أيضا نحو ألف من موظفيها (تقرير منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالبنك الدولي، 2016).

وقد وصل معدل النمو إلى 3 في المائة عام 2019. وسيواصل التحسن ليصل إلى 3.2 في المائة عام 2020، و3.4 في المائة عام 2021. مع استمرار البلاد في عمليات الإنشاءات استعدادا لاستضافة نهائيات بطولة كأس العالم لكرة القدم في عام 2022. علاوة على ذلك، من المتوقع أن تؤدي زيادة الإنفاق على البنية التحتية في إطار مشروعات رؤية قطر الوطنية 2030 الرامية إلى تنويع النشاط الاقتصادي إلى تعزيز ثقة المستثمرين، وتنبع المخاطر النزولية من تقلب أسعار الطاقة واستمرار

التوترات الدبلوماسية مع دول الجوار. ولا يزال تنويع الاقتصاد بعيدا عن الهيدروكربونات يشكل تحديا رئيسيا (البطراوي، 2019).

خامساً: عُمان

تنتج عُمان أقل من مليون برميل يوميا من النفط، وتملك احتياطيات من النفط والغاز أقل بالمقارنة بجيرانها في مجلس التعاون الخليجي ماعدا البحرين. ومنذ الهبوط الحاد لأسعار النفط في النصف الثاني من عام 2014 ، اتخذت الحكومة خطوات جريئة لزيادة الإيرادات من مصادر غير نفطية. ومن هذه الخطوات اللجوء إلى أسواق الدين للمرة الأولى (باعث سندات بقيمة 2.5 مليار دولار في 8 يونيو/حزيران)، وتطبيق بعض الإصلاحات مثل تخفيض الدعم، والحد من مزايا موظفي القطاع العام، وزيادة الرسوم. فضلا عن ذلك، فإن السلطات فرضت رسوم امتياز على مُشغلي خدمات الاتصالات، و"ضريبة عادلة" على صادرات الغاز الطبيعي المسال، و زادت رسوم الامتياز التي تدفع لاستغلال المعادن. ووافقت عُمان في الآونة الأخيرة على ضريبة نسبتها 35 في المائة على شركات البتروكيماويات و زادت الضرائب على شركات الغاز الطبيعي المسال. وسُودّي هذه التغييرات إلى زيادة الضرائب على شركات الغاز الطبيعي المسال من 15 إلى 55 في المائة. واشتملت الإصلاحات في عام 2015 على مضاعفة سعر الغاز للاستخدامات الصناعية. وأشارت تقديرات البنك الدولي إلى تراجع قدره 10 مليارات دولار في إيرادات عُمان عام 2015 ، وتتضمن الموازنة الجديدة عجزا قدره 16.8 في المائة من إجمالي الناتج المحلي عام 2016 .

ويبدو تراجع معدل النمو في عام 2019 إلى 1.2 في المائة ظاهرا ومؤثرا على التشغيل الحكومي، فمع تقييد إنتاج النفط نتيجة للالتزام عُمان بتخفيضات الإنتاج التي أجرتها منظمة أوبك والمنتجون من خارجها في ديسمبر (كانون الأول) 2018. وسيُسجل معدل النمو قفزة لمرة واحدة إلى 6 في المائة في عام 2020، حيث تعزم الحكومة إجراء زيادة كبيرة في الاستثمار في حقل خزان للغاز. ومن المرتقب أن يساعد الدعم المحتمل من الإنفاق على الاستثمار في تنويع النشاط الاقتصادي على استمرار تعزيز النمو في 2021 وفي الأمد المتوسط (البطراوي، 2019).

سادساً: الإمارات

تُنتج الإمارات نحو ثلاثة ملايين برميل يوميا من النفط الخام، لكن الإيرادات الحكومية تتناقص باستمرار من 41 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2013 إلى نحو 29 في المائة من الإجمالي في عام 2015 ، وفي ظل أسعار النفط المنخفضة استمرت الحكومة في نهجها الخاص بالإنفاق، إذ ارتفع الإنفاق من 30 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2013 إلى 34 في المائة من الإجمالي في عام 2015 ونتيجة لذلك، تحول الفائض البالغ نحو 10.4 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2013 إلى عجز في الموازنة يُقدر بنسبة 5.2 في المائة من هذا الإجمالي في عام 2016 كما أن معدل النمو الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي والذي كان يزيد على ستة في المائة سنويا في العقود الأخيرة بدأ يتراجع بسبب انخفاض العائدات النفطية. وتستثمر الحكومة فوائضها النفطية في الاقتصاد غير النفطي. وعلى وجه الخصوص، نجحت الإمارات في تنمية المركزين المالي والعقاري في دبي، ومركزي شركات الطيران الدولية في دبي وأبو ظبي، والسياحة الرياضية في عدد من الإمارات ، وكذلك الصناعات الخفيفة، وخدمات النقل وتجارة التجزئة. مهما يكن من أمر، فإنه منذ عام 2014، تأثرت الإمارات بهبوط أسعار النفط العالمية الذي أدى إلى تراجع صادرات وعائدات المحروقات وفي عام 2014 نجحت الإمارات في الحفاظ على معدلات النمو عند 4.6 في المائة وبنسبة تُقدر بنحو 3.3 في المائة في عام 2015 . وفي عام 2019 بلغ معدل النمو 2.6 في المائة. وسوف يقفز إلى 3 في المائة في عام 2020، مع مضي البلاد في تنفيذ استثمارات في مرافق البنية التحتية قبل تنظيم معرض إكسبو 2020 في دبي. وتشير التنبؤات إلى أن معدل النمو الاقتصادي سيبلغ 3.2 في المائة بحلول عام 2021، بدعم من خطط

الحكومة للتحفيز الاقتصادي وإقامة معرض إكسبو 2020 في دبي، وتحسن آفاق النمو في الشركاء التجاريين للبلاد، وتشير ميزانيات عام 2019 إلى زيادات في الإنفاق. وتتطوي الميزانية الاتحادية لعام 2019 البالغة 60 مليار درهم على زيادة قدرها 17.3 في المائة عن ميزانية عام 2018، وهي الأكبر في تاريخ الإمارات. وعلى الرغم بأن أسعار النفط في عام 2019 ستكون أقل من التوقعات السابقة، فمن المنتظر أن تخفض إيرادات ضريبة القيمة المضافة جزئياً الخسائر في عائدات النفط (البطراوي، 2019).

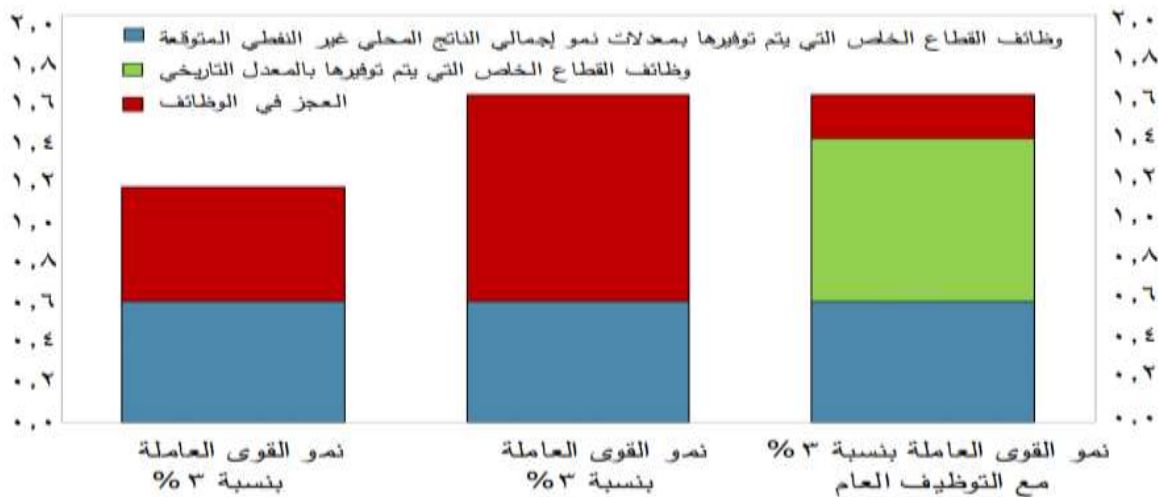
ويتضح مما سبق تطور الإنتاج النفطي في دول مجلس التعاون الخليجي

بدأت أسواق النفط العالمية في الاتجاه نحو استعادة التوازن خلال عام 2017 ، منهيّة فترة طويلة وغير مسبوقه من التراجع في أسعار النفط على مدى السنوات الثلاث السابقة ، يأتي ذلك تزامنا مع بدء سريان اتفاق خفض الانتاج الذي توصلت إليه دول منظمة أوبك مع منتجي النفط من خارجها في نهاية عام 2016 ، والذي تم تمديده حتى نهاية عام 2018، مع التحسن الملحوظ في الالتزام بهذا الاتفاق (صندوق النقد الدولي، 2016).

تتمتع منطقة الخليج العربي بارتفاع إنتاج النفط الخام، حيث تتوفر إدارة معلومات الطاقة الدولية أن يرتفع إنتاج النفط الخام فبعد أن كان (23) مليون برميل يومياً في عام 2002 ليصل إلى (44.5) مليون برميل يومياً في عام 2020 لترتفع بذلك حصة منطقة الخليج إلى (36%) من إجمالي الناتج العالمي (حسن وآخرون، 2007) وتحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الثانية في العالم وهذا يمكن السعودية أن تؤدي دوراً مهماً في سوق النفط العالمية.

تأثير الإنفاق الحكومي على مستوى التشغيل الحكومي بدول مجلس التعاون الخليجي:

مع استمرار النمو السريع لأعداد السكان في سن العمل في دول مجلس التعاون و بلوغ الحد الأقصى من التوظيف في القطاع العام، هناك إدراك متزايد بأن المواطنين بحاجة للحصول على وظائف ذات إنتاجية عالية وأجور مجزية في القطاع الخاص. والتنوع الاقتصادي هو السبيل لتعزيز نمو القطاع التشغيل الحكومي وخلق فرص العمل للمواطنين، والشكل (3) يوضح وظائف القطاع الخاص وبيان العجز في الوظائف بدول مجلس التعاون الخليجي.



الشكل (3) وظائف القطاع الخاص وبيان العجز في الوظائف بدول مجلس التعاون الخليجي عام 2014

**أثر صدمات أسعار النفط على التشغيل الحكومي بدول مجلس التعاون الخليجي للمدة [2012-
2019]**

وتعتمد دول مجلس التعاون الخليجي على النفط على نحو كبير، فعام 2014 شكّل ما نسبته 69% من مجموع صادراتها 84% من مداخل ميزانياتها، و 33% من ناتجها المحلي الإجمالي (GCC: Strong Diversified Growth, Limited, Risks 2014)، صحيح أن نسبة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون سجلت ارتفاعاً في السنوات القليلة الماضية، إلا أن نمو هذا القطاع وتوسعه لا يزال مرتبطاً بطرائق مباشرة، أو غير مباشرة بالقطاع النفطي ودورة أسعار النفط، من خلال آلية الإنفاق الحكومي، إضافة إلى نسب التركيز التي لا تزال عالية في الصادرات، وفي دخل دول مجلس التعاون الخليجي من النفط، ويمكن أن تتأثر هذه الدول بانخفاض أسعار النفط من خلال ثلاث قنوات رئيسية هي: الدخل والإنفاق، وسعر الصرف.

جدول (2) مدى انكشاف دول المجلس التعاون الخليجي على انخفاض أسعار النفط عام 2014

البلدان الأكثر انكشافاً	نسبة القطاع الهيدروكربوني في الناتج	نسبة القطاع الهيدروكربوني في الصادرات	سعر النفط التوازني للميزانية	سنوات احتياطات النفط عند معدلات الإنتاج الحالية	صناديق الثروة السيادية (مليار دولار)
البحرين	26	73	127	11	10.5
عمان	50	66	89	21	19
السعودية	45	86	84	66	762.5
الكويت	63	94	52	91	548
قطر	54	92	59	106	256
الإمارات	39	31	81	81	1.078.5

المصدر: Global Risk Advisor/ Sovereign Wealth Fund Institute, Gloval Policy, vo.1.2 no.1 (January 2011), pp.3-9

ويتضح من جدول (2) مدى التأثير الذي حل بدول مجلس التعاون الخليجي أثر إنخفاض أسعار النفط عام 2014 حيث تفاوتت نسب الضرر الواقع على القطاعات المختلفة النفطية.

المحور الرابع / الحلول التي قامت بها الدول لعلاج أثر النفط على التشغيل الحكومي

لايستطيع أحد الجزم بسيناريو قاطع لمسار سوق النفط على المدى المتوسط إلى الطويل في ثبات أسعاره ، فيقول الدكتور جمال القليوبي أستاذ هندسة الطاقة بالجامعة الأمريكية، أنه " لتفادي تأثير ارتفاع أسعار النفط العالمية على الموازنة العامة للدولة حلول أخرى منها تعاقدات لصفقات وقود طويلة الأمد مع الشركاء الأجانب لتكون على فترات تصل من 3-5 سنوات ويأخذ في الاعتبار أسعار الوقود وقت هبوط وارتفاع أسعار السوق" (الغول، 2018). وفي محاولات لدول مجلس التعاون الخليجي للحد من تقلبات وصدمات أسعار النفط للحيلولة دون تأثير على قطاع التشغيل الحكومي، نستعرض الآتي:

أولاً: الكويت

تأثرت الكويت بأسعار النفط المنخفضة وقامت بالسحب من أصولها الأجنبية، لتغطية احتياجاتها، وتم اقتراح خفض الإنفاق، فتشير مُسودة موازنة (2016 / 2017) إلى خفض بنسبة (1.5) في المائة من الإنفاق الحكومي. وأحد مجالات تخفيض الإنفاق هو الدعم؛ حيث تضمنت موازنة 2016 / 2017 مخصصات لدعم المنتجات البترولية والغاز أقل من السنوات السابقة، إذ تبلغ (238) مليون دينار كويتي (791.4) مليون دولار للبنزين والغاز هذا العام. وفي عام (2019) زادت

أسعار الديزل والكيروسين ثلاثة أمثالها مُحَقَّقة وفرا في الموازنة بنسبة (0.3) في المائة من إجمالي الناتج المحلي علوم وتكنولوجيا، (2018) ، وقد وافقت الحكومة في الآونة الأخيرة على برنامج إصلاح اقتصادي متوسط الأجل مدته (خمس) أعوام ويتركز برنامج الإصلاح على إدارة الشؤون المالية العامة، والخصخصة، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والمؤسسات المملوكة للدولة، وإصلاح نظام الاستثمار والخدمة المدنية وسوق العمل، وإذا تم تنفيذها كحزمة كاملة فإنها قد تساعد على بدء عملية إعادة التوازن في الاقتصاد الكويتي بعيدا عن النفط(تقرير منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالبنك الدولي، (2006) .

ثانياً: البحرين

وفي مواجهة انخفاض العائدات النفطية، وما تبعه من تراجع النمو، بدأت البحرين اتخاذ إجراءات ملموسة لضبط المالية العامة في عام (2015) ، وتسعى الآن إلى تحديد سقف أعلى للدين العام. ومن الإجراءات الرامية لتعزيز الإيرادات زيادة الضرائب على التبغ والكحول وزيادة الرسوم على بعض الخدمات الحكومية الرعاية الصحية الأساسية واستلزم برنامج لخفض النفقات إلغاء دعم اللحوم عام (2015) ، وزيادة أسعار البنزين (60) في المائة في يناير/كانون الثاني 2016 وقد أدى هذا إلى تحقيق وفر قدره (148.4) مليون دولار، والتطبيق التدريجي لزيادة أسعار الكهرباء والمياه والديزل والكيروسين منذ عام (2019) ، وزيادة وتوحيد أسعار الغاز الطبيعي للاستخدامات الصناعية عند (2.5) دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية .

وتعتزم السلطات أيضا ترشيد الإنفاق الحكومي في الأمد القريب واضطرت الحكومة بسبب انخفاض أسعار النفط إلى تقليص إنفاقها الرأسمالي، لأن تقييد نفقاتها الجارية قد يتسبب في تأزم الساحة السياسية المتوترة بالفعل، واقترح برلمانيون أيضا قانونا لإجراء خصخصة كاملة لعدة مؤسسات مملوكة للدولة للمساعدة في خفض العجز (تقرير منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالبنك الدولي، (2016).

ثالثاً: السعودية

وللخروج من مرحلة أسعار النفط المنخفضة، وافقت الحكومة السعودية على برنامج إصلاح شامل مبين في خطة التحول الوطني "رؤية السعودية 2030" التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد بعيدا عن النفط في غضون 15 عاما. وتدعو الخطة إلى استخدام أصول شركة النفط المملوكة للدولة (أرامكو) لتمويل استثمارات عامة في مجالات متنوعة. وتم تخطيط هذه الرؤية على أساس سعر دولارا للبرميل، وهي تتركز على ثلاثة مجالات رئيسية:

أ- تسعى إلى زيادة العائدات غير النفطية ثلاثة أضعافها بنهاية العقد من خلال فرض ضرائب غير مباشرة ورسوم على الخدمات العامة، بما في ذلك تطبيق ضريبة القيمة المضافة، وتنمية قطاعات غير نفطية مثل التعدين والسياحة والتعليم.

ب- تقضي الخطة بخفض الإنفاق العام من خلال الحد من الدعم، وتحويل الإنفاق على التسليح بعيدا عن الشركاء الأجانب، وترشيد الاستثمارات العامة. وإذا اقترن هذا بخفض فاتورة أجور القطاع العام 5 في المائة، فإن هذه الإصلاحات قد تحقق عائدات إضافية قدرها 53 مليار دولار بحلول عام 2020 (برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، خطة التنفيذ 2018-2020).

ج- تهدف الخطة إلى تنويع مصادر الثروة الوطنية وتنويع حافظة الاستثمارات في الخارج. ومن الجوانب ذات الأهمية لتعبئة الموارد المالية خصخصة جزء من شركة النفط المملوكة للدولة أرامكو من خلال اكتتاب عام أولي، وتسهم الشركة بنسبة 90 في المائة من الإيرادات الحكومية (تقرير منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالبنك الدولي، (2016) .

رابعاً: قطر

ولتمويل عجز الموازنة، قام المسؤولون في الدوحة في الآونة الأخيرة بتنفيذ إجراءات مثل رفع رسوم المرافق العامة، ومضاعفة الغرامات عن إهدار المياه، وزيادة تكلفة الخدمات البريدية القطرية للمرة الأولى في ثمانية أعوام. وفي 14 يناير/ كانون الثاني 2016، أعلنت شركة قطر للوقود المملوكة للدولة عن زيادة نسبتها 30 في المائة في أسعار البنزين، ليصل سعر لتر البنزين الخالي من الرصاص إلى 0.36 دولار. وبدأ سريان تخفيض الدعم بعد ساعات قليلة من الإعلان عنه، وكانت المرة السابقة التي رفعت فيها قطر أسعار البنزين في عام 2011 وجاءت زيادة أسعار شركة قطر للوقود في يناير/كانون الثاني في أعقاب قيام البحرين وعمان والسعودية أيضاً بتخفيض الدعم على البنزين. ومع ترقب مزيد من إجراءات التقشف، يتوقع القطريون خفض دعم الكهرباء في وقت لاحق من هذا العام. وسيكون المغتربون على الأرجح أشد الفئات تضرراً من جراء التخفيضات الجديدة في الدعم وزيادات الأسعار (التميمي، 2015).

وأمرت السلطات القطرية أيضاً المؤسسات المملوكة للدولة مثل متاحف قطر وقناة الجزيرة بتقليص برامجها وتسريح المغتربين من موظفيها. وخفض المسؤولون ميزانية مؤسسة قطر بنسبة 40 في المائة، وأجروا تخفيضات كبيرة في المؤسسات الأكاديمية الغربية في مدينة التعليم. وفي ديسمبر/كانون الأول قام مركز السدرة للطب والبحوث بتسريح مئات الموظفين وجمد المسؤولون خطط تنفيذ نظام وطني للرعاية الصحية. وفي إطار مبادرة الترشيح القطرية تفرض السلطات غرامات على إضاءة المباني ليلاً (تقرير منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالبنك الدولي، 2016).

خامساً: عُمان

أنخفض الإنفاق الحكومي على منظومة الدعم بنسبة 64 في المائة عام 2016، حيث تم تعديل أسعار الوقود المحلية لتساير الأسعار العالمية. وبدأ تحرير أسعار البنزين في منتصف 2016، و زادت أسعار الديزل والبنزين ما يصل إلى 33 في المائة. ووافق مجلس الشورى على زيادة ضريبة الدخل للشركات من 12 إلى 15 في المائة، وإلغاء الإعفاء الضريبي لأول 30 ألف ريال عماني من الدخل الخاضع للضريبة، وتمت الموافقة على ضريبة القيمة المضافة التي اعتمدت على مستوى مجلس التعاون الخليجي. ومن الإجراءات الأخرى التي اتخذت لزيادة الإيرادات من غير قطاع المحروقات تعديل رسوم الكهرباء والمياه للاستخدامات التجارية والصناعية، وزيادة رسوم الخدمات الحكومية، ومنها التراخيص وبطاقات العمل، وتسجيل المركبات، والمعاملات العقارية وتخصيص الأراضي (تقرير منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالبنك الدولي، 2016).

لذا فإن حكومة سلطنة عُمان أشارت إلى زيادة الإنفاق قليلاً في العام الحالي وفقاً لموازنة 2019 ومن المتوقع أن يبلغ الإنفاق 12.9 مليار ريال (33.5 مليار دولار)، ارتفاعاً من 12.5 مليار ريال في الموازنة الأصلية لعام 2018. وتقدر الموازنة الجديدة الإيرادات بـ 10.1 مليار ريال، على افتراض متوسط سعر نفط يبلغ 58 دولاراً للبرميل هذا العام.

وبناءً على ذلك، يصل العجز في موازنة 2019 إلى 2.8 مليار ريال. وفي الأشهر العشرة الأولى من 2018، سجلت الحكومة عجزاً قدره 2.04 مليار ريال، وفقاً لأحدث بيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات. وسيتم تمويل نسبة 86% من العجز المقدر في الموازنة من خلال الاقتراض الخارجي والمحلي، بينما سيتم تمويل 14% من العجز من خلال السحب من الاحتياطيات

سادساً: الامارات

على الرغم من أن الاحتياطات تبلغ مستويات مريحة تكفي لتخفيف آثار أسعار النفط المنخفضة، فإن حكومة الإمارات تحرص على زيادة العائدات غير النفطية عن طريق تنفيذ ضريبة القيمة المضافة بداية من عام 2018 ، بالاشتراك مع الأعضاء الآخرين في مجلس التعاون الخليجي. وتدرس الإمارات أيضاً تطبيق ضريبة الشركات. مهما يكن من أمر، فإنه يلزم اتخاذ إجراءات إضافية منها خفض دعم الكهرباء والمياه، والإبطاء التدريجي لتنفيذ المشروعات العملاقة للهيئات المرتبطة بالحكومة(تقرير منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا بالبنك الدولي،2016)..

الاستنتاجات:

الاستنتاجات التي جاءت من المعلومات الواردة في هذا البحث ، بيان أثر تقلبات أسعار النفط على مستوى التشغيل الحكومي لدول مجلس التعاون الخليجي خلال المدة (2012- 2019)، من خلال توضيح العلاقة بين أسعار النفط ومستوى التشغيل الحكومي للعمالة في دول مجلس التعاون الخليجي خلال تلك المدة، بجانب إظهار النتائج في وجود علاقة عكسية وغير معنوية بين أسعار النفط ومستوى التشغيل الحكومي للعمالة بدول مجلس التعاون الخليجي. في حين أن العلاقة طردية ومعنوية بين أسعار النفط ومستوى التشغيل الحكومي للعمالة بدول مجلس التعاون الخليجي، وان ارتفاع أسعار النفط يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع مستوى التشغيل الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي، وقد جاءت الدراسة لتسلط الضوء على الأسباب والانعكاسات الاقتصادية لتقلبات أسعار النفط، بالإضافة إلى أنها ركزت على مفهوم مستوى التشغيل ومحدداته من الإنفاق الحكومي والاستثمار، وايضاً وجود العلاقة الطردية غير المباشرة بين أسعار النفط ومستوى التشغيل الحكومي والتي تتأثر بمراحل تطور الإيرادات النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي. مع التأكيد على وجود انعكاس إيجابي للتغير في الإيرادات النفطية على الإنفاق الحكومي.

يقدم هذا البحث عدة توصيات لتساعد صانعي القرار في رفع مستوى التشغيل الحكومي بدول مجلس التعاون الخليجي لمواجهة الضغوط في السنوات الأخيرة على الميزانية بسبب انخفاض الإيرادات النفطية الناتج عن انخفاض أسعار النفط، وانخفاض معدل التشغيل بدول مجلس التعاون الخليجي في القطاع الحكومي.

حيث ينبغي على وزارة العمل أن تعمل على استقرار الميزانية الخاصة بها في القطاعين العام والخاص بعيداً عن الركود إلى المحرك الرئيسي بأسعار النفط سواءً بالارتفاع أو الانخفاض وذلك لتوفير الوظائف للعمالة بدول مجلس التعاون الخليجي، واستخدام سياسة الإحلال في التشغيل سواءً كان في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص، بمعنى أن يتم إحلال العمالة بدول مجلس التعاون الخليجي مكان العمالة الوافدة، وكذلك ينبغي على دول مجلس التعاون الخليجي أن تكثف جهودها في تخصيص مخصصات بديلة عن الاعتماد على النفط، والعمل على تنويع مصادر الدخل، وتطوير القطاعات الإنتاجية، وتنويع الاستثمارات لتوفير فرص العمل. يضاف إلى ذلك الركود إلى القطاع النفطي كوسيلة لتحقيق النمو والتطور الاقتصادي، ويزيد من فرص التشغيل الحكومي لدى موظفي دول مجلس التعاون الخليجي، استراتيجية خاطئة قد تؤدي إلى إهيار المنظومة الاقتصادية الذي يؤثر بالضرورة على قطاع التشغيل الحكومي.

المراجع الكتب

- 1-الدوري، محمد أحمد. 2003. مبادئ اقتصاد النفط، دار شموع الثقافة.
- 2-الرومي، نواف. 2000. منظمة الأوبك واسعار النفط العربي الخام، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، مصراته، ليبيا.
- 3-حماد، قرنفل . 2000. الشغل بين النظرية الاقتصادية والحركة النقابية، دار أفريقيا الشرق، المغرب، الطبعة الثانية.
- 4-زيد، بري. 2001. المالية العامة وميزانية الدولة ،مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، الطبعة الثانية.
- 5-محمد ، مقلد رمضان ، عبد العزيز، عفاف ، السريتي، السيد أحمد. 2007.اقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية ،الإسكندرية.

فصل من كتاب

- 1- التتير، سمير. 2007. التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم وحاضرا .دار المنهل اللبناني. بيروت . الطبعة الأولى. ص13- 23.
- 2- الموسوي ، ضياء مجيد. 2005 . ثورة أسعار النفط2004.ديوان المطبوعات الجامعية .الجزائر . ص17- 25.

الدوريات (المجلات العلمية)

- 1-المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. 2008م ، ملامح وآفاق الأداء الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، العدد الرابع، أكتوبر، ص 20.
- 2-صدام، حسن و يحيى حمو ،احمد . 2007. نفط الخليج في ظل تطورات سوق النفط العالمية. مجلة الاقتصادي الخليجي ،جامعة البصرة، العدد13.
- 3-علوم وتكنولوجيا . 2018، مجلة علمية ثقافية تصدر عن معهد الكويت للأبحاث العلمية السنة 25، العدد 250. يناير- مارس .
- 4-هيام خزعل، ناشور. 2012، العلاقة بين العوائد النفطية و الإنفاق الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة 2000-2008. مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد8، العدد 31.

كتاب مترجم

- 1-ترزيان ، بيار. ترجمة: سحاب ، فكتور. 1982. الأسعار والعائدات والعقود النفطية في البلاد العربية وإيران ، لبنان.
- 2-المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، سيمور، أبان. ترجمة :الأمين، عبد الوهاب. 1983. الأوبك أداة تغيير، م. أ. ع. م. ب، الكويت.

رسائل الماجستير

- 1-حسن، يحيى حمود. 2002. منظمة الأقطار المصدرة للنفط أوبك في ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة الإمكانيات والتحديات، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة البصرة.

التقارير

- 1-التقارير السنوية للأمين العام لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول(أوبك). (2007- 2010).
- 2-التميمي ، ناصر. 2015. الأبحار في اجواء عدم اليقين، دراسة تحليلية صادرة عن مركز بروكنجز الدوحة، رقم 15، يونيو .
- 3-المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2015 . تحديد انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .
- 4-برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات

- 5- تقرير منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالبنك الدولي. 2016، الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، أسعار النفط إلى أين؟ ، العدد 7، ص 25.
- 6- دول مجلس التعاون الخليجي .2016. تعظيم النتائج الاقتصادية في اقتصاد عالمي يسوده عدم اليقين، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ، صندوق النقد الدولي. اللوجستية ، خطة التنفيذ 2018- 2020 .
الشبكة العنكبوتية (الانترنت)
- 1- الغول، مروة. 21 مايو 2018. حلول لمواجهة ارتفاع أسعار النفط حتى لا تتأثر الموازنة العامة للدولة. صوت الأمة. نشر بموقع:
[/http://www.soutalomma.com/Article/809647](http://www.soutalomma.com/Article/809647)
- 2- تقرير البطراوي، حسين. 7 نوفمبر 2019 . إقتصاد الخليج تحت مجهر البنك الدولي. المجلة. نشر بموقع:
[/http://arb.majalla.com/node/71961](http://arb.majalla.com/node/71961)
- 3- حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. نشر بموقع: www.imf.org
- 4- منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك). 2017. نشر بموقع: www.opec.org
- مصادر من وزارة**
- 1- حسين، نيفين. 2016. إنهيار أسعار النفط وتداعياته على دول مجلس التعاون الخليجي، الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد.

REFERENCES

1. Dalemontet, E, Carrié, J. 1993.« Histoire du Pétrole ... Que sais-Je? » 1re édition, Presses Universitaires de France, Paris.
2. Global Risk Advisor. January 2011 .Sovereign Wealth Fund Institute ، Gloval Policy, vo.1.2 no.1, pp.3-9 .
3. D.W., Jones, Leiby,P.N. September»1996 The macroeconomic impacts of oil price shocks: A review of literature and issues», Oak Ridge National Laboratory.
4. GCC: Strong Diversified Growht, Limited Risks, IIF, 4/5/2014, at :
<https://www.iif.com/publication/regional-overview/gcc-strong-diversified-growht-limited-risks> .

**Impact of oil price shocks on government operation in GCC
countries for the period (2012-2019)**

Mohammed Rasool Makki

**Accounting techniques department, Technical institute- kut, Middle
technical university, Iraq**

Mrm1991@mtu.edu.iq

ABSTRACT:

The oil market witnesses sudden changes in the occurrence of a sharp drop in the international oil prices, and on different periods the annual rate of crude basket price (OPEC) retreated by a number of varied and overlapping factors. This negatively affects the performance of the governmental operation in the Gulf Cooperation Council countries that depend largely on the oil commodity and its revenues.

Search problem: The problem of research lies in revealing the huge financial pressures faced by producers that affect investments, production and changing the geopolitical situation in the Gulf Cooperation Council countries as a result of the volatility in oil prices.

The importance of research: The research is concerned with studying the impact of oil price fluctuations on the level of government employment in the GCC States.

Research objectives: The research aims at the impact of oil price fluctuations on the governance of the GCC countries during the period (2012-2019).

Research hypothesis: The research is based on two hypotheses: Oil price fluctuations have a direct impact on the government operation in the GCC countries; It showed that the rise of oil prices leads to the rise of the level of governmental operation of the Gulf Cooperation Council countries.

Research methodology: The researcher employed the descriptive approach to study the relationship between research variables and to track the analytical method of determining the impact of oil price fluctuations on the level of government operation.

Most notable findings: There is an indirect correlation between oil prices and the level of government operation, which is affected by the stages of the development of oil revenues in the GCC countries.

Recommendations :The GCC countries should intensify their efforts to allocate alternative allocations for oil dependence, to diversify sources of income, to develop productive sectors and to diversify investments to provide employment opportunities.

Keywords: Government spending - Oil price fluctuations – Oil revenues
- Operating level.